الشفافية والإفصاح كآليتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي

د/فوزية برسولي
أستاذ محاضر قسم "ب"
قسم الاقتصاد، معهد الحقوق والاقتصاد
المركز الجامعي بريكة.
د/محمد جوبر
أستاذ مساعد " أ "
-قسم علوم التسيير –جامعة الأغواط

ملخص:

من المؤكد أنّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي ليست وليدة اليوم، وليست مرتبطة بزمان ومكان معينين، لكن الاهتمام بها ازداد منذ النصف الثاني من الثمانينات، نتيجة للآثار السلبية التي تخلّفها على التنمية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة استوجب الأمر تعاونا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، القطاع الخاص ...) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات وآليات لضمان الحد من الآثار الناجمة عن كل صور الفساد كآليتي الشفافية والإفصاح.

لذا تأتي هذه الدراسة بهدف استعراض ماهية أحد أهم العقبات التي تقف في وجه التنمية وهي الفساد الإداري والمالي، حيث يتم التطرق إلى مفهومه وأنواعه، أسبابه وتأثيراته، وكذا استعراض مختلف ومظاهره، كما يتمّ تناول آليتي الشفافية والإفصاح وأبعادهما ودورهما في مكافحة والحدّ من الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي، الشفافية والإفصاح.

Abstract :

It is certain that the phenomenon of administrative and financial corruption is not the result of today, and is not related to a specific time and place, but that attention has increased since the second half of the 1980s, due to the negative effects it has on development. In view of the seriousness of this phenomenon, it required international cooperation (governments, parliaments, Government, businessmen, various media, the private sector ...) to confront them, and to develop strategies and mechanisms to ensure the reduction of the effects of all forms of corruption as mechanisms of transparency and disclosure.

Therefore, this study aims at reviewing one of the most important obstacles facing development, namely administrative and financial corruption. It discusses its concept, types, causes and effects, as well as a review of its various aspects. The mechanisms of transparency and disclosure are discussed and their role in combating and reducing administrative and financial corruption.

Keywords: *administrative and financial corruption, transparency and disclosure.*

مقدمة:

تُعدّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالجانب المالي،تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

وقد لاقت هذه المشكلة (الفساد) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدّيه ومحدّدة لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية. إذ لم يعد الصمت مقبولا في مواجهة الفساد في العديد من الدول، حيث أنّ الوعي بالآثار السلبية له في تزايد مستمر، مما استوجب جهودا مكثفة من قبل العديد من الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين لتشخيص ظاهرة الفساد الإداري والتعرّف على أسبابها و أساليب الحد من انتشارها، إذ أصبحت وباء خطير يهدد التطور والنمو لبعض الدول ولكل المنظمات التي انتشرت بها هذه الظاهرة، ومن ضمن هذه الأساليب التي تحدّ من انتشاره آليتين هما الشفافية والإفصاح.

لذلك وفي ضوء ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على الدور الذي تلعبه الشفافية والإفصاح كآليتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الشفافية والإفصاح هما من أهم الآليات الإستراتيجية الناجحة لمكافحة الفساد الإداري والمالي ، ومن أهم مداخل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة إثراء الدراسات والبحوث التي تناولت مفهومي "الشفافية" و"الفساد الإداري والمالي"، واللذان يُعدّانُ مهمّان نظراً لإعادة التحيين المستمرة التي يشهدها موضوع الفساد ومحاربته .. زيادة عن تشعّبه، كما تنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً في تناولها بالدراسة والبحث دور الآليتين في تعزيز تحقيق التنمية.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية من خلال محتواها الآتي إلى تبيان:

أولا: ماهية الفساد الإداري والمالي

ثانية: ماهية الشفافية والإفصاح

ثالثة: علاقة الشفافية والإفصاح بالفساد الإداري والمالي

أولا: الفساد الإداري والمالي

1 . مفهوم الفساد الإداري والمالي: إنّ الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته،

والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظالفردية،يه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة:[1]

1.1. الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر ، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر فالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها.

2.1. الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

3.1. الفساد المالي ومظاهره... الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حاليا في تنظيمات الدولة (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

4.1. الفساد الأخلاقي ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

أمّا فيما يخص موضوع دراستنا (**الفساد الإداري والمالي**) فقد وردت تعاريف عدة منها:

- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد: "هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة"[2]، ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص.

- وعرّفته كذلك: "هو خروج عن القانون والنّظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة".[3]

- أمّا تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص" إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) :" علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد".[4]

2.أنواع الفساد: تصنّف أنواع الفساد وفق عدّة معايير منها معيار الحجم ومعيار الانتشار وهما الأكثر شيوعا.

1.2. أنواع الفساد من حيث الحجم:

- **الفساد الصغير (Minor Corruption) أو(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا):** وهو الفساد

الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

- **الفساد الكبير (Gross Corruption) أو(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين):** والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

2.2. أنواع الفساد من ناحية الانتشار:

- **فساد دولي:** وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (**بالعولمة**) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر النوع الأخطر.

- **فساد محلي:** وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (**مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية**).

3. أسباب الفساد: يمكن تحديد أسباب الفساد بما يلي:[5]

1.3. أسباب ديمقراطية: تتعلّق بالأسباب السياسية وهي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة.

2.3. أسباب اجتماعية: متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات القلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم ... جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض.

3.3. أسباب اقتصادية: الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

4.3. أسباب إدارية وتنظيمية: وتتمثل في الإجراءات المعقدة (**البيروقراطية**) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

4. تأثير الفساد: ممكن أن يحدّد بما يلي:[6]

1.4. تأثيره على الاقتصاد: يؤثّر الفساد على الاقتصاد:

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر.

- ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

2.4. إما تأثير الفساد على النواحي السياسية:

- يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح إلى حسم بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- وكذلك تأثير الفساد على وسائل الأعلام المختلفة وتكيّفها وضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الأعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

5. مظاهر الفساد الإداري والمالي: إنّ مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن أطر العائلة والحارة والعشيرة والمجتمع ...).

إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والآجل عند الحساب كقوله تعالى: (إنّما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار)[7].

يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران لذا لا نجد أنّ من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة.

ولاشك أنّ المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من مظاهره التالية:[8]

1.5. الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

2.5. المحسوبية: أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات ذات النفوذ) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

3.5. المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

4.5. الوساطة: أي تدخّل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.

5.5. الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو

تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

6.5. نهب المال العام: والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

7.5. فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.[9]

8.5. الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (و للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً.

9.5. التباطؤ في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

ثانيا: الشفافية والإفصاح

1. مفهوم الشفافية:

1.1- الشفافية لغة واصطلاحا: الشفافية في المعجم العربي الحديث تناول معنى الشفافية طبقا لأصل الكلمة "شفف-الخفة-رقة الحال- الشيء القليل-جمع أشفاف- والشف ستر القليل"[10]

وفي معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية الجديد فإنّ Transparence تعني شفافية وTransparency تعني، شفافية، النفاذية، شيء شفاف و Transparent تعني شفاف، مشفّ"[11]

بينما عدّه قاموس Oxford مفهوم يطلق على ما يمكن استيعابه بسهولة وفهمه أو ما يمكن استيضاحه بسهولة واكتشافه"[12].

ويصطلح على أنّ شفافية الأنشطة وأعمال الإدارة إنّما تعني أن تعمل الإدارة (الحكومة) في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور.[13]

2.1- الشفافية في الأدبيات الإدارية: تعدّ الشفافية من المفاهيم الحديثة نسبيا في العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، فلم يكن معروفا أو متداولا حتى وقت قريب، وقد اختلفت وجهات النظر والتعريفات لمصطلح الشفافية.

حيث عرّفت بأنّها:" الانفتاح داخل سياسات وقرارات الحكومة، وأنّ مثل هذا الانفتاح وتوفير المعلومات المطلوبة سيعملان على التقليل من مديات سوء استخدام الموارد ودعم المقدرة العامة لمحاسبة الحكومات وإسنادها."[14]

و يراها آخر بأنّها: "حقّ من حقوق المواطنين اتجاه الدولة، وهي من جهة أخرى واجب من واجبات السلطة الإدارية اتجاه المواطنين، فمن واجب السلطة فتح المجال أمام الموطنين للاطلاع وبصورة

مستمرة على سير عملية إدارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات."[15]

كما عرّفت بأنها:" القدرة على الكشف عن ما يجري داخل منظمات القطاع العام من خلال الاجتماعات المفتوحة والتسجيلات العلنية وإجراءات الحماية الصارمة."[16]

كذلك عرّفها آخر بأنها:" كشف الاهتمامات والأهداف والدوافع والموارد والإعلان عن المبادئ، وهي تتضمن حقوق المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمواطنين من الإطلاع على الحقائق المتعلقة بالعمل كافة والأنشطة والبرامج والتمويل والتعاقدات، كما تعني تأكيد مصداقية منظمة ما من خلال الصدق والإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب هذه المنظمات أمام الجميع."[17]

وجاء تعريفها في المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بأنّها " الوصول إلى المعلومات" كما أشارت إلى أنّ" إتاحة الحصول على المعلومات مثال مباشر للشفافية لكن مجرد إتاحة المعلومات لا يعني الكثير إذا لم يكن الناس على علم بوجودها وبكيفية الوصول إليها، كما لا يعني توفر المعلومات الشيء الكثير إذا كانت كلفة الوصول إليها غير معقولة، من حيث الوقت والمال، وإذا لم تكن المعلومات مواتية للمستخدم."[18]

وعرّفت من قبل UNDP بأنّها:" تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم المصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتعنى أيضا بتوفير إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وفتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في تناول الجمهور."[19]

مما تقدّم نجد أنّ الشفافية تعني جعل الأمر واضحا وشفافا بعيدا عن اللبس والغموض ولا يحتاج إلى من يفسره، وهي أيضا وضوح التشريعات والقوانين وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها، وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر.

واستنادا للتعريفات السابقة الذكر، يظهر بأنّ هناك عناصر أساسية يجب توفرها لتحقيق الشفافية هي:

1- وضوح الإجراءات والتشريعات؛

2- وضوح لغتها ومرونتها وتطورها؛

3- سهولة الرقابة على الإجراءات والقرارات لغرض تقويم الانحرافات بسرعة؛

4- فتح قنوات الاتصال بين أصحاب المصالح والمسؤولين.

2. أهمية الشفافية:

تنطلق أهمية الشفافية بأنّها تعطي صورة حقيقية عن كيفية إدارة الشؤون العامة، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية في شتى المجالات أو حكم ديمقراطي أو حماية حقوق الإنسان...إلخ، إلا بوجود مساحة واسعة من الشفافية ويمكن من خلالها تفعيل أسس دولة المؤسسات ومبدأ المشروعية التي تعني خضوع كافة الحكام والمحكومين لحكم القانون، كما تعني إمكانية مساءلة الشعب ومحاسبته للحكام عما يفعلونه من أعمال تخص الشؤون العامة.

وتعمل الشفافية في بيئة الأعمال على تحقيق الآتي:[20]

- منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل.
- تضافر الجهود والدعم الكافي والالتزام على مستوى القيادات الإدارية العليا، فضلا عن إنجاح التنسيق ووضع الخطط وتنفيذها ضمن برنامج زمني محدد.
- تعزز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة بها.
- تحديث الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وجعلها واضحة ومفهومة.
- تعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وممارستها من خلال دقتها ووضوحها للإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها.
- تحقيق التطوير الإداري، فضلا عن دورها في تحقيق التنمية الإدارية.
- إغلاق الأبواب أمام الروتين وتعقيد الإجراءات (البيروقراطية).
- جذب الاستثمارالمتحدة فيية والمحافظة على الاستثمارات المحلّية.
- إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات.
- تحسين القرارات الاقتصادية، كما أنّها وسيلة لتدعيم المساءلة والانضباط الداخلي.
- التوسع في اللامركزية وتوضيح خطوط السلطة وإحداث هياكل مرنة.
- المساهمة في محاربة الفساد الإداري بكافة أنواعه وأشكاله، وتحد من الممارسات الخاطئة.
- كما تتضح أهميتها في إعلان القرارات، فالقرارات السرّية لا يمكن أن تناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وحجب المعلومات عن المهتمين، يعمل على تعطيل المشاركة، والتي بدونها يصعب الوصول إلى حلول تتسم بالاستقامة.
- ومما زاد من أهمية الشفافية، هو نجاح بعض الحكومات في العالم في تطبيق هذا المفهوم الإداري الجديد والحصول على نتائج ايجابية أدت إلى تدنّي مستوى الفساد والترهل الإداري، وزيادة الكفاءة والفاعلية والرضا.

وعلى ضوء ما تقدّم نرى أنّ أهمية الشفافية تتأتى من اعتبارها خيار بقاء وديمومة وليس رفاهية أو

حالة عابرة، وذلك لغرض المضي قدما في عمليات التنمية المستدامة والتطوير الإداري والسياسي والاقتصادي، فضلا عن وضع السبل والقواعد التي تساعد وتحث على ثقافة الانفتاح خاصة مع تطور وسائل الاتصال والثورة التكنولوجية التي أحدثت تطورات هائلة في أساليب الاتصال وجمع البيانات.

3. التطور التاريخي لمفهوم الشفافية:

تزامن تاريخ الشفافية مع ظهور الفساد في المجتمعات، و قد كان السبق للأمم المتحدة في نشر الشفافية من خلال المنظمات التابعة لها والمعنية بشؤون التجارة والمالية والزراعة والصحة والتعليم.. إلخ. وكان لها السبق للتنبيه على ظاهرة الفساد وقيام المنظمات بتحليل أشكال الفساد ثم وصف العلاج له عن طريق الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988م وكذلك مدى التأثير السيء لغسيل الأموال التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة لإخفاء الأموال المستخلصة من التجارة غير المشروعة. ومن المنظمات الرائدة في هذا المجال هي (منظمة الشفافية الدولية ضد الفساد Transparency international) التي تأسست عام 1993م ومقرها ببرلين، وقد جاءت هذه المنظمة لتعزز مبادرات المنظمات الدولية الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية ودعم حقوق الإنسان والنهج الديمقراطي في مختلف دول العالم وكذلك المحافظة على البيئة وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي غضون عدّة سنوات تمكنت منظمة الشفافية الدولية من تأسيس أكثر من (90) برنامجا وطنيا، كما استطاعت وبالتعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى حول العالم من تطوير وتطبيق عدّة آليات و وسائل لكشف ومحاربة الفساد، واجتثاثه ومن أهم هذه الوسائل:[21]

- جمع المعلومات والقيام بدراسات عن ظاهرة الفساد وتطوير أساليب جديدة لقياسها، ويمكن الإشارة هنا إلى قيام المنظمة بنشر معلومات هائلة عن ظاهرة الفساد في كتابها المرجعي حول الظاهرة، كما أصدرت المنظمة عام 1994م مؤشر دافعي الرشوة، وكذلك محاولة المنظمة تطوير النظام الوطني للنزاهة عام 1995م ثمّ طورت في عام2001م نشرتها المسماة التقرير الشامل عن الفساد في العالم (Global Corruption Report) والذي أصبح تقريرا سنويا من بعد ذلك.
- تقدّم المنظمة استشارات فنية تطوعية لتشخيص ومكافحة الفساد، وبهذا فإنّها تعتبر بيت خبرة عالمي تستعين به العديد من الدول والمنظمات الأخرى، كما أصبحت المنظمة بمثابة سكرتارية فنية مكلّفة بالتحضير لمؤتمرات متعلقة بالفساد ومكافحته، فقد أصبح لها صلات واسعة مع مختلف جهات العالم المعنية بالفساد ومكافحته.
- تتعاون المنظمة مع المؤسسات التجارية والمالية والدولية ذات السمعة الممتازة، وفي إطار ما يعرف بمشروع (Know Your Customers) "اعرف قواعد زبائنك" وذلك لبلورت قواعد عامة تساعد

على مكافحة الفساد، وقد تجسدت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية أو مبادئ (Wolfs Berg Principles) وهي مبادئ وقعتها عدد من البنوك الرائدة في مجال الجهود الرامية إلى تحسين صورتها لدى الزبائن وطمأنتهم إلى التزاماتها بمراعاة أكبر قدر من الشفافية والنزاهة في التعامل مع كافة الأطراف.

- تلعب المنظمة دور الضاغط المنظم لدى المنظمات الدولية الحكومية وتجسد جهودها في إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد، وهكذا فإنّ منظمة الشفافية العالمية أصبحت منظمة تحضى باحترام كبير من مختلف دول العالم ومؤسساته، وفتحت لها فروع في أغلب دول العالم وفي الدول العربية ، يمكن الإشارة إلى وجود فروع لها في الأردن والمغرب.

كما وأنّ لمنظمة الشفافية الدولية مبادئ إرشادية تجدر الإشارة إلى أهمها:[22]

2- اعتبارنّ مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربته.

2- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.

3- الاهتمام بمبادئ مثل: المشاركة، اللامركزية، التنوع، المساءلة، والشفافية.

4- عدم التحزّب.

5- بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي تضم الحكومات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي.

6- تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان والتنمية الاقتصادية.

ومن المنظمات العاملة في مجال الشفافية أيضا (منظمة مؤسسات التوكيلات والمقاولات الشفافة) (TRACE) التي تديرها "أليكسندرا ريج" وهي المحامي الدولي بواحدة من كبريات شركات الفضاء الأمريكية، وهي منظمة لا تهدف إلى الربح تقوم على العضوية وتحدد معايير دولية للشركات الأعضاء التي تلتزم طواعية وعلانية بممارسة أخلاقيات الشركات، تأسست منظمة (TRACE) على يد عدد من القانونيين والمحامين والمسؤولين من القطاع الخاص المعنيين بالالتزام بالقوانين.[23]

وكذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) فهي إحدى الوكالات الأمريكية الدولية المهمة، حيث أنّها الجهة الأساسية المسؤولة عن الإشراف على عمليات إعادة الإعمار في العراق، والتي تدعي بأنّ الاهتمام الرئيسي لها هو دعم الحكم الديمقراطي والتركيز على برامج مكافحة الفساد.[24]

مؤشر مدركات الفساد: هو استطلاع للآراء يعكس إدراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين والأكاديميين المقيمين في بلد ما أو غير المقيمين فيه، تتعلق بمدركات درجة الفساد كما يراها رجال

أعمال و أكاديميون ومحللو المخاطر، وتتراوح هذه النتيجة بين (10) نظيف جدا و(0) فاسد جدا.[25]

4. عناصر الشفافية:

حتى تنجح الشفافية في تحقيق أهدافها، لا بدّ من توافر مجموعة من العناصر، وهذه العناصر تتمثل في الآتي:[26]

1. وضوح رسالة المنظمة ومبرر وجودها في البيئة، من خلال تحديد دقيق لرؤى المنظمة ودورها في المجتمع وأهدافها الإستراتيجية ومبرر لاستخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف.
2. شرعية ومشروعية وجود المنظمة، وأن تلاقي قبولا من مختلف فئات المجتمع وأنّ ترسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين بها.
3. أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وأن تجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات العلاقة.
4. نشر واسع للمعلومات والبيانات وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى، لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة تطورها وتقدّمها، ويندرج ضمن هذا الإطار التطوعية في تزويد مختلف الجهات الضرورية عن عمل المؤسسة دون التحجج بالسرية كمدخل لحماية حالات الفساد وغيرها.
5. أن تبتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشكوك حيثما أمكن، والإعلان عن النشاط والممارسات وأن تركن في أساليبها الإدارية إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص وتوعية جميع الفئات بحقوقها بأكبر قدر ممكن من الوضوح والنزاهة.
6. ومن الضروري أن تمتلك المنظمات مدونات (دساتير) أخلاقية تضعها نصب أعينها دائما، وهي تمارس أعمالها وأن لا تكون هذه المدونات مجرد شعارات فضفاضة موضوعة على الرفوف في الكراسات دون تطبيق على أرض الواقع.
7. صياغة برامج للتوعية بمفهوم الشفافية وضرورة احترامها، وكذلك سبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة ومعرفة حقوقهم وعدم التجاوز عليها، وتدريب العاملين في هذه المنظمة عليها.
8. أن تبني المنظمة لها موقعا على شبكة الانترنيت يتم تحديثه باستمرار ويعطي صورة واضحة وأمينة ونزيهة عن ما يجري داخل المنظمة حول عملها وأنشطتها المختلفة.

أمّا عناصر **الشفافية الإدارية** فتتضمن الآتي:[27]

أ. ضرورة تحقيق مستوى متقدم من التطوير الإداري.

ب. ضرورة إحداث التنسيق بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية والتطوير الإداري، وكذلك أجهزة الخدمة المدنية.

ث. ضرورة إشباع حاجات المجتمع من التعليم.
ج. استخدام المعايير العلمية في التوظيف والتشغيل.
ح. تطوير شبكة من المعلومات.
خ. تطوير نظام الخدمة المدنية وعلى النحو الآتي:
- تطوير نظام تقييم الأداء لجميع العاملين.
- استخدام مبدأ الكفاءة في الترقيات.
- الاعتماد على الكفاءة في اختيار الموظف مع ضرورة الإعلان عن ذلك في الصحف.
- تحديد الواجبات والمسؤوليات للأفراد العاملين.
- تقييم الأداء المنظمي والفردي للتنظيمات الإدارية.

وعليه فمن وجهة نظر متواضعة إنّ مصادر الشفافية تنبع من زيادة الوعي واتساع، المعرفة، والثقافة، والبيئة، وانفتاح المجتمع نحو التطورات الحاصلة في العالم، وتعد النشأة الاجتماعية، والدينية، والأخلاقية والقيم لأفراد المجتمع من أهم المصادر التي يمكن أن تدعم الشفافية وتعززها في أي مجتمع.

5. خصائص وأبعاد الشفافية:

1.5. خصائص الشفافية: تتضمن الشفافية مجموعة من الخصائص تتمثل بالآتي:[28]

- **الدقة والصدق في تقديم المعلومات:** أي تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصداقية، لأنّ هذه المعلومات سوف تتعرض للاختبار والتأكيد، وأنّ المعلومات غير الدقيقة سوف يتم اكتشافها وعندئذ ستكون هنالك أزمة ثقة بين المجتمع والمنظمة.
- **تكامل المعلومة:** توفير معلومة كاملة وغير مجزأة أو إضافة غير مسوغة.
- **توقيت المعلومة:** أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب للجهة المستفيدة وفي وقت الحاجة إليها.
- **سهولة الوصول للمعلومة:** يمكن أن يكون مقدار الجهد المبذول مؤشرا على سهولة أو صعوبة الوصول للمعلومة.
- **سعة الانتشار:** هو عدد الجهات أو الشرائح التي يمكن أن تصلها المعلومة أو التقارير، وكذلك تنوع قنوات إيصال هذه المعلومة.
- **التطوعية في تقديم المعلومة:** أي استعداد المنظمة الذاتي لتقديم المعلومة وعدّها جزءا من ثقافتها.
- **علنية المعلومات:** تشكل العلنية أحد أهم مرتكزات الشفافية وقد تؤدي العلنية في إشهار

المعلومات ووصولها واستغلالها من قبل المنافسين، ولذلك فعلى المنظمات تحقيق التوازن في العلنية مع الحفاظ على خصوصية المنظمة.

وعليه فعلنية المعلومة تعني إشهار المعلومات وإمكانية الحصول عليها من قبل المستفيدين دون عناء ومن دون طلب مسبق، وتكون إمّا على شكل تقارير دورية أو بيانات أو نشرات وغيرها.

- **تنوّع التقارير.**
- **دورية التقارير وانتظامها:** إنّ تقديم التقارير في مواعيدها المحددة على الرغم من الظروف الاستثنائية، تشكل حالة ايجابية لنظم المعلومات وتزيد من رضا المستفيدين.
- **وجود موقع للمعلومة (على شبكة الإنترنيت):** إنّ منظمات الأعمال اليوم لا تستغني بأي حال من الأحوال عن بناء موقع لها على شبكة المعلومات العالمية لفوائده الكثيرة من حيث التكاليف والوقت والسرعة.

2.5.أبعاد الشفافية: إنّ الشفافية ضرورية في كل مجالات الحياة وبكافة المواقع والمستويات، مما جعلها محل دراسة وتقييم من قبل الباحثين، وتبعا لذلك ظهرت أبعاد مختلفة لها على النحو التالي:[29]

- **<u>البعد السياسي للشفافية:</u>** يعدّ البعد السياسي للشفافية من أهم أبعادها، إذ ترتبط هنا بطبيعة النظام السياسي وفلسفته في الحكم، وتُعد هنا عوامل مثل، درجة انفتاح النظام على المجتمع وتعاونه وصراحته، فكرا أساسيا في مثل هذه الشفافية، وضرورة أن يعمل المسؤولين بشكل علني، وزيادة معرفة المواطن بالقرارات المتخذة من قبلهم، وكلما انتقل النظام السياسي من النظام المركزي إلى اللامركزي كلما انتقل بالشفافية إلى الواقع الذي يجسدها فيه، إذ يقوم بتوفير المناخ الملائم لها ويوفر متطلباتها وشروطها.

كما إنّ الشفافية ليست لغزا بل إنّها التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالحكم من مصادرها، من أجل أن يكون الشعب المعني الأول بهذه المعلومات، على بينة بما يجري في أروقة الحكم، ونعدها أيضا من أبرز سمات الديمقراطية.

- **<u>البعد الاجتماعي للشفافية:</u>** إنّ الشفافية جاءت امتداد للمجتمع المدني والفساد، لأنّ الشفافية ظهرت بعد انتشار الفساد، فكانت الحاجة إليها قوية لمحاربته وإزالته، وأنّ رسالة الشفافية ليست مهاجمة أفراد الفاسدين فقط، وإنّما بناء نظم تقاوم الفساد، فهي تقدّم المساعدة والمعلومات للإعلام وأجهزة القضاء لما تراه من أهمية لهما في آلية مقاومة الفساد من خلال التحالف، كما يمكن أن نعتبر الشفافية، هي تبليغ الحقيقة لأولئك الذين لهم الحق في معرفتها، وكذلك الاستقامة وقول الحقيقة والشرف.
- **<u>البعد الاقتصادي للشفافية:</u>** إنّ المفهوم الاقتصادي للشفافية هو بوصف المنظمة التي غالبا

ما تكون مفتوحة بشكل واسع لغيرها من المنظمات العاملة معها في ذات الصناعة أو داخل الحدود التشغيلية.

وهناك من يرى أنّ الشفافية الاقتصادية، هي الكشف في الوقت المناسب عن المعلومات الملائمة والكافية لبيان مدى تمتع الإدارة بحسن التدبير، والتسيير، وتعتمد معايير تتسم بالمصداقية العالمية وتتبناها، مما يمكّن المتعاملين معها من تقييم أدائها العملي وتثمينه وتدبيرها المالي.[30]

والبعد الاقتصادي للشفافية يركّز على حرّية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المنظمات، وتدعوا للعدالة والمساواة، بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو الحفاظ عليها.

ويرى آخر أنّ الشفافية الاقتصادية، هي الانفتاح على الجمهور فيم يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي، وسياق سياساته المالية العامة، وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة، وكذلك تعزيز المصداقية، وحشد قوى السياسات الاقتصادية وتأييدها من جمهور يكون على علم بمجريات الأمور، على أنّ انعدام الشفافية في السياسات تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وعدم الكفاءة، والافتقار للعدالة، كما أنّ التدفق الحر والمتواصل للمعلومات يخلق الشفافية التي تتيح بدورها الوقوف على الحقائق لرصد الايجابيات والسلبيات على كافة المستويات والقطاعات وفعاليات الدولة ومؤسساتها، وهو أمر لازم لتطور الدولة وتقدّمها عبر ما تقدّمه الشفافية من مساعدة على الفهم والمراقبة لسير المؤسسات ونتائجها أول بأوّل.[31]

- **<u>البعد الإداري للشفافية:</u>** إنّ التركيز على شفافية أعمال الإدارة ضرورة تزداد يوما بعد يوم، وهي تعني أنّ الأفراد يجب أن يعرفوا كيفية عمل الإدارة، وما هي المحددات على الموظفين؟ ومن المسؤول عن ماذا؟ وما هي المعالجات المتوفرة إذا ما تمت الأمور بشكل خاطئ.

لذا فإنّ أبعاد الشفافية ترتبط بـ (المجتمع، الحكومة، الثقافة، والتقنية) كما موضحة في الشكل التالي.

الشكل رقم (01): الجهات ذات العلاقة بالشفافية

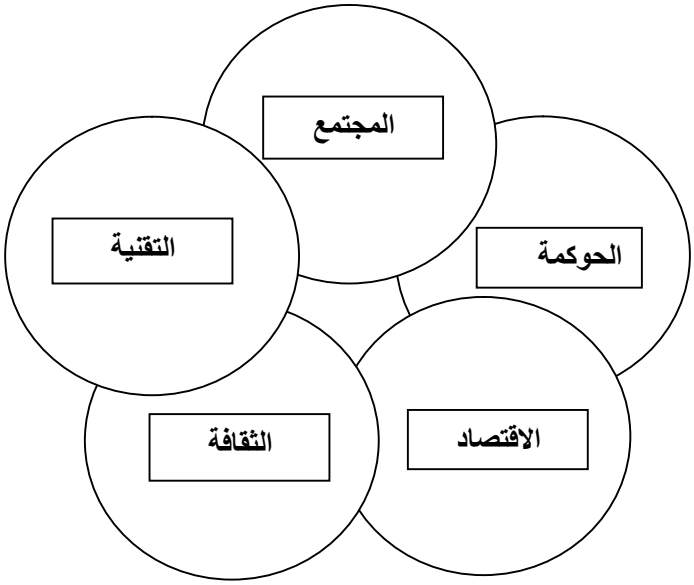

المصدر: علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 199.

6. مزايا ومحدّدات الشفافية:

1.6. مزايا الشفافية: تحقق الشفافية عدّة مزايا في العمل من أهمّها الآتي:[32]

- الدّقة والصدق عند تقديم المعلومات.
- بناء وتوجيه سلوك مقاوم بشكل عقلاني ومنطقي.
- تحقيق معايير الشرف والنزاهة.

كما ويمكن إضافة عدّة أمور إليها منها:

1. تحقيق المصلحة العامة، لأنّ غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين وعدم وضوح النصوص لهذه التشريعات والأنظمة يعدّ سببا رئيسا للاجتهادات الشخصية وبشكل لا يخدم المصلحة العامة لتوفير الوقت والتكاليف وتجنب الإرباك والفوضى في العمل.
2. استقلالية الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية عند القيام بواجباتهم الوظيفية، وهذا بدوره يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة.
3. حرية التنظيمات الإدارية باستخدام الكفاءات البشرية اللازمة.
4. ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، إذ يكون أداء الأعمال جماعيا وهكذا المحاسبة

عنها.

5. توفير النجاح والاستمرارية لأي شركة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.

6. تساعد في إعداد الدراسات بصورة دورية لتحديد نقاط الضعف والقوة، وتحديد الانحرافات والممارسات الخاطئة والعمل على تصحيحها.

7. المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.

فأهمية الشفافية ومزايا تطبيقها لا يمكن حصرها بما تقدّم فقط، بل هي أوسع وأشمل من ذلك بكثير، فنرى هنا ما يمكن أن يؤديه التطبيق الفعلي لهذا المفهوم في بيئة الأعمال، لكن أهميتها ومزاياها واضحة وجلية في كافة المجالات، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية.

2.6. محدّدات الشفافية: في مجتمع المعلومات انتهت أيّام السرّية و المعلومات المبهمة، وأصبح الإفصاح ضرورة لا بدّ منها، لكن مع ذلك تثار هناك مسائل حيوية للغاية، أهمّها حساسية المعلومات وتوقيت نشرها وما إلى ذلك، فمثلا في المجال السياسي يمكن إخضاع الشفافية لبعض القيود لا سيما عندما يتعلّق الأمر بأمن الدولة، وهكذا الحال في باقي المجالات.

فعلى الصعيد الاقتصادي أيضا، ورغم أنّ الشفافية تعدّ ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الحديث، إلا أنّ هنالك ما يحول دون كونها مطلقة، بغية تجنب الآثار السلبية التي لا يمكن أن تحدث نتيجة الإفصاح عن المعلومات بشكل متوازن أو مدروس، ويمكن إعطاء صورة بسيطة عن مثل هذه الأمور من خلال الآتي:[33]

1. بينما تتحرك اقتصاديات السوق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من المنظمات، يكون من الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية المنظمة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال الكلفة الإضافية اللازمة لإصدار المعلومات فضلا عن وضع عملياتها ونشاطاتها تحت المجهر من قبل المنافسين.

2. إنّ الإفراج عن المعلومات بشكل مطلق قد يمكّن المنافسين من الاستفادة من مواقف معينة، وتلك حقيقة تجعل المشاركين في السوق غالبا ما يعزفون عن الإفصاح الكامل، وبالمثل فإنّ الهيئات الرقابية كثيرا ما تحصل على معلومات سرّية من المؤسسات المالية، وهذا يمكن أن يكون له تداعيات وانعكاسات هامة، وفي ظل هذه الظروف قد تحجم المنظمات المالية عن تقديم معلومات حساسة بدون ضمان سرّية الزبون.

3. إنّ إطار الإفصاح يكون غير فاعل إلا إذا كانت هنالك آلية لإلزام المنظمات بالتوافق وضمان الفرصة المتساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات التي تمّ الإفصاح عنها، وعندما يحدث ما من شانه التأثير على نشاط السوق أو على سعر الأوراق المالية للمنظمة، يكون على المخولين بإدارة

المنظمة مسؤولية ضمان سرّية هذه المعلومات حتى يتم الإعلان عنها بشكل رسمي.

4. إنّ الإفصاح المبكر حول المفاوضات التي تقوم بها المنظمة يمكن أن يحمل ضررا للمنظمات التي تسعى نحو الاندماج مثلا أو ما شابه ذلك، فإذا ما تسربت المعلومات قبل إتمام الصفقة أو قبل الاتفاق على شروطها الأساسية، يمكن أن يفقد أي من طرفي الصفقة قوته التفاوضية مع التغيير الذي سيحدث في سعر سهم المنظمتين نتيجة للإفصاح عن هذه المعلومات، وعلى الرغم من إنّ المنظمات يجب أن تقوم بمفاوضاتها في سرّية تامة من أجل الحصول على أفضل الشروط، فهناك بعض الظروف التي تحتم على المنظمات الإفصاح عن بعض المعلومات، مثل ضرورة إفصاح المنظمة عن تلك الصفقات في حال قيامها بالمتاجرة في الأوراق المالية.

7. الإفصاح وعلاقته بالشفافية: عُرّف الإفصاح بأنّه: "وضوح ما تقوم به المنظمة ووضوح علاقتها مع المواطنين (المنتفعين بالخدمة وممولها) وعلانية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال المنظمات الحكومية وغير الحكومية."[34]

ويعرّفها آخر بأنّها: "إتاحة المعلومات للجمهور وضوح الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين والقرارات، وإنّها في مجال الخدمة العامة واتخاذ القرارات والسياسة العامة أداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الإداري، أو هي نشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع."[35]

وفي المجال الاقتصادي فالإفصاح يعتبر روح الأسواق المالية وركنا أساسيا من أركان قيامها وأساسا لاستمرار نجاحها وتطورها وركيزة لتدعيم الثقة بها بما يؤدّي إلى جذب فئات المستثمرين نحو أدواتها، وهو وِفق هذا المستوى يعني إعلان كل المعلومات الهامة عن المنظمات والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قرارات البيع أو الشراء للأوراق المالية وتقرير السعر المناسب لها وتمكين المستثمر في منظمة معيّنة من الحكم على مدى الجدارة و النزاهة التي تُدار بها المنظمة التي يستثمر بها.

ونظرا للأهمية البالغة للإفصاح، ولأنّ تدنّي مستواه يؤدي إلى خلق مجال خصب للإشاعات التي قد يروجها المضاربون بهدف تعزيز حجم الطلب على أسهم بعض المنظمات ورفع سعرها، أقرّت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال عددا من المبادئ بخصوص موضوع الإفصاح تنص على " الإفصاح الكامل والدقيق، وفي المواقيت المناسبة" عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري، إضافة إلى الحصول مالكي الأوراق المالية أو مساهمي المنظمات على معاملة عادلة ومتساوية، خصوصا فيما يتعلّق بحق الحصول على البيانات والمعلومات ولكي لا تستغل المعلومات الداخلية لمصلحة فئة على حساب فئة أخرى، فضلا عن إعداد البيانات المالية وتدقيقها طبقا للمعايير المحاسبية والمراجعة المقبولة دوليا.[36]

وممّا تقدّم يمكن القول بأنّ الشفافية والإفصاح هما نقيضا الغموض والسرّية، ولأنّ الشفافية تركّز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات، وأنّ الإفصاح عنها إنّما يعتمد على مدى توافرها بخصائصها المطلوبة، إذا فالإفصاح يُعدّ الركن الأول من أركان الشفافية بل لا يمكن لها أن تقوم إلاّ به، فضلا عن ذلك أنّ الشفافية والإفصاح هما منظومة متكاملة لتوضّح الأنشطة المختلفة للمنظمة وخططها المستقبلية، والدراسات الخاصة بتلك الخطط، والقوائم المالية المعتمدة لها بصورة يكون الغرض منها ليس إيصال رسالة معيّنة بقدر ما تكون إرسال المعلومة كاملة، ومع كل ما سبق لا يمكن القول أنّ الشفافية والإفصاح مطلقين وليس هنالك ما يحدّهما، بل أنّ لهما حدودا قد تتجسّد بحساسية المعلومات وتوقيت نشرها وكذلك أسرار المنظمة.

كما ويمكن القول أنّ الإفصاح هو ليس إرسال رسالة (معلومة) معيّنة بقدر ما هو إرسال المعلومة كاملة، وفي الوقت المناسب لها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشفافية والإفصاح هما مصطلحان متداخلان كثيرا، فهما أقرب ما يكونا وجهان لعملة واحدة.

ثالثا: علاقة الشفافية والإفصاح بالفساد الإداري والمالي

إنّ غياب الشفافية والإفصاح هو أحد الأسباب وراء ارتفاع مستويات الفساد، فمن الأسهل على سلوك الفساد أن يترعرع ويدوم في الأنظمة التي تفتقر إلى الشفافية والإفصاح، مما يتيح تورية الفساد والتستّر عليه من خلال رفض توفير أي معلومات أو ببساطة من خلال إعطاء المعلومات الخطأ، مما يفضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، أمّا بالنسبة للصورة التي يمكن نقلها عن الآثار المترتبة على تدني مستوى الشفافية وقصور معاييرها فيمكن تمثيلها بالآتي:[37]

- إنّ تدنّي مستوى الشفافية والإفصاح يقود إلى اعتماد العديد من المتعاملين في الأسواق على الشائعات التي يروجها المضاربون بهدف تعزيز حجم الطلب على أسهم بعض المنظمات ورفع سعرها، وهذا بالطبع يسبب خسائر كبيرة خصوصا لصغار المستثمرين.
- عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في الأسواق المالية بالدول النامية خوفا من المفاجآت المتكررة فيها (بسبب عدم توفّر المعلومات الصحيحة) وإعطاء الأولوية في توظيف أموالهم للدول الصناعية رغم العائدات المنخفضة فيها أحيانا.
- إنّ غياب معايير الشفافية عن مجتمع الأعمال يمثّل أكبر التحدّيات التي تهدد مسيرة أي اقتصاد، وذلك لأنّ غياب معايير الشفافية ينتج عنه نتائج سلبية كثيرة، لعلّ من أهمها استشراء ظاهرة الفساد التي تؤدي بدورها إلى انخفاض معدّلات التنمية.
- إنّ غياب الشفافية والمساءلة يؤدّي إلى وجود بيئة عمل تزداد فيها فرص استخدام المسؤولين

للمقدرات العامة لمصالح شخصية (فساد) كما يؤدّي إلى شخصنة المنظمات حيث أنّ اسمها يعرف باسم مديرها أو مؤسسها أو احتكار إدارتها في يد واحدة، فضلا عن غياب عمليات التوثيق الممنهجة داخل هذه المنظمات مما يعوق الشفافية إذا ما رغبت المنظمة في تطبيقها.

- إنّ انعدام الشفافية وقلّة المعلومات يؤدي إلى خوف وقلق المستثمر وعزوفه عن الدخول في السوق كون المستثمر الصغير هو الأضعف في السوق وهو عرضة للاستغلال والخسارة.
- إنّ غياب المعلومات عن البيئة المالية يؤدّي إلى خلق مجال للإشاعات التي لا يمكن القضاء عليها إلا باعتماد معايير محاسبية ومالية ومعلوماتية دقيقة تعتمد منتهى الشفافية وتمكّن من العدالة بين الجميع في الحصول على المعلومة في السوق، وبخلافه فإنّ انعدام مثل هذه المعايير سيؤدّي إلى حدوث تقلّبات حادّة في الأسعار صعودا وهبوطا.

وختاما..

إنّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة معقدة وتتسم بالعديد من الصفات التي تحاول من خلالها تعقيد بل عرقلة الجهود للقضاء عليها فإنّه من الضروري وضع سياسات وقائية من الفساد أو سياسات العلاج أو المكافحة، والوعي الكامل بالسّمات الأساسية لهذه الظاهرة.

وتعدّ الشفافية والإفصاح من بين الآليات الفعّالة لمكافحة الفساد الإداري والمالي بأشكالهما المختلفة، لما تتيحه من حرّية تدفّق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها، وتكون كافية للوقوف على الحقائق، وتضييق الخناق على أية محاولات للممارسات المثيرة للريبة والشكوك، حيث من شأن ذلك كبح جِماح الفساد الإداري والمالي والقضاء على تأثيراته، مما ينعكس إيجابا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وأيضا على التنمية بصفة عامة.

الهوامش:

[1] ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد، على الموقع :
http://www.annabaa.org/index.htm

[2] حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي، مذكرة ماجستير بعنوان- الفساد الإداري في الوظيفة العامة-، كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2010 ، ص18.

[3] نفس المرجع، ص18.

[4] اليوسف يوسف خليفة " الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج "،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 30، العدد 2،مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 2002، ص102.

[5] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، الفساد الإداري والمالي -مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2014، ص ص 41-45 (بتصرف)

[6] هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري، عمان، الأردن،2011، ص ص 84-90. (بتصرف)

[7] الآية (42)، سورة إبراهيم، القرآن الكريم، ص 260.

[8] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص ص46-53. (بتصرف)

[9] مقالة سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية العدد السادس / السنة الثانية / آب، 2002.

[10] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 181.

[11] منير البعلبكي، قاموس المورد القريب 'انكليزي-عربي'، دار العلم للملايين، لبنان، ص 365.

[12] Oxford Dictionary, eleventh Impression, New York. 2004,p 546.

[13] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 181.

[14] نبيل محمد الخناق، الشفافية التنظيمية، مطبعة الرفاه، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2006، ص 20.

[15] عبد الأخوة التميمي، الشفافية والنزاهة والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، مجلة الحوار لمتمدن، العدد 1402، على الموقع:
http://ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=4740

[16] عبد المنعم المشاط، مقال الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العلمية وتأثيرها على مصر، القاهرة، مصر، 2009، ص3.

[17] احمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 65.

[18] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 182.

[19] نفس المرجع، ص 183.

[20] موسى اللوزي، التنمية الإدارية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2002 ص ،150.

[21] سوليفان، جون وشكولنكوف، ألكسندر، مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، و م أ، 2005، ص ص 71-76. (بتصرّف)

[22] بوعشة مبارك، الفساد أشكاله، آثاره وطرق معالجته، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد1، الجزائر، 2007، ص 13.

[23] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 192.

[24] نفس المرجع، 192.

[25] نفس المرجع، ص 192.

[26] نبيل محمد الخناق، مرجع سابق، ص 42.

[27] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 14.

[28] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 199.

[29] نبيل محمد الخناق، مرجع سابق، ص35.

[30] عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 12.

[31] نبيل محمد الخناق، مرجع سابق، ص36.

[32] موسى اللوزي، مرجع سابق، 160.

[33] أفندي عطية حسين، الشفافية في أعمال الإدارة العامة، مجلة أخبار الإدارة العامة، العدد33، مصر، 2001، ص 65.

[34] حمّاد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص32.

[35] نفس المرجع، ص 34.

[36] علاء فرحان طالب، على الحسين العامري، مرجع سابق، ص 211.

[37] نفس المرجع، ص ص 200-202. (بتصرّف)